

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.768
19 June 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والستين بعد السبعمائة

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ۱۹ حزيران/يونيه ۱۹۹۷، الساعة ۱۰/۰۰

الرئيسة: السيدة دياollo (السنغال)

الرئيسة: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٦٨ لمؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي، أولاًً وقبل كل شيء، أن أعرب عن ترحبي الحار بالنيابة عن المؤتمر وبالأصلالة عن نفسي، بصاحبة السعادة السيدة زدينكا كرامبلاوفا، وزيرة خارجية سلوفاكيا التي ستكون أول المتحدثين أمامنااليوم. لقد تولت السيدة كرامبلاوفا مناصب رفيعة في حكومتها. وتولت بصفة خاصة منصب الأمين العام لحكومة الجمهورية السلوفاكية، ومنصب الأمين العام لوزارة الخارجية، وعيّنت منذ مدة قريبة جداً وزيرة للخارجية في بلدها. وإذا كانت وزيرة الخارجية قد رأت من المفيد المجيء إلى المؤتمر للتحدث أمامه ولما يمضي على توليها مهام منصبها إلا القليل، وقبل أيام من إيلوله رئاسة المؤتمر إلى سفير سلوفاكيا، فإن هذا دليلاً مؤكداً على الاهتمام العميق الذي يبديه بلدها لمؤتمرنا، وللنهر المتعدد الأطراف إزاء نزع السلاح. وإنني لعلى يقين من أننا جميعاً سنتابع بياتها بأكبر قدر من الاهتمام.

لدي على قائمة المتكلمين اليوم، بالإضافة إلى وزيرة خارجية سلوفاكيا، إسماؤ ممثلي إيطاليا والمكسيك. وأعتزم بمجرد الانتهاء من قائمة المتكلمين، تعليق هذه الجلسة العامة لمدة ساعة من أجل إتاحة الفرصة لمختلف المجموعات التي تجتمع، وأود أن أذكركم بالقاعات التي ستجتمع فيها هذه المجموعات: المجموعة الغربية ستجتمع في القاعة ١، ومجموعة الـ ٢١ ستجتمع في نفس هذه القاعة التي نجتمع فيها الآن، ومجموعة أوروبا الشرقية ستجتمع في القاعة ١٠٨-C. وأود الآن دعوة وزيرة خارجية سلوفاكيا، صاحبة السعادة السيدة كرامبلاوفا إلى إلقاء كلمتها.

السيدة كرامبلاوفا (سلوفاكيا): إنه لشرف كبير لي أن أتحدث إلى هذا المحفل الهام اليوم.

لقد أظهر مؤتمر نزع السلاح مرات كثيرة جدواه وأهميته في ميدان نزع السلاح. وإن الأهمية التي تعلقها الجمهورية السلوفاكية على مؤتمر نزع السلاح إنما تؤكد لها الزيارة الرسمية الأولى التي أقوم بها في الخارج بعد أن توليت منصب وزيرة الخارجية. وهي رمز لتشديد بلدي على قضايا الأمان الدولي والاستقرار والسلم وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. لقد أثبتت تاريخ الخمسين عاماً الماضية بصورة قاطعة أن منظمة الأمم المتحدة هيئة لا غنى عنها لما لها من إسهام في إيجاد الحلول لهذه المسائل. واكتسب مؤتمر نزع السلاح، وما سبقه من هيئات تنتهي إلى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة، صيتها عظيماً بخبرته ومثابرته، وفي المقام الأول، بإنجازاته.

دعوني أشير إلى أنه بحلول يومنا هذا، يكون قد انقضى عام منذ أن اتخذ مؤتمر نزع السلاح مقرراً بتوسيع عضويته لتشمل ٢٣ بلداً جديداً، منها الجمهورية السلوفاكية. ومن ثم فإن بياني اليوم، بيان تاريحي، لأنها المرة الأولى التي يعرض فيها ممثل سياسي رفيع المستوى للجمهورية السلوفاكية، وجهات نظرها كعضو كامل العضوية في المؤتمر. لقد قبلنا القرار المتخذ بشأن مركزنا داخل مؤتمر نزع السلاح لا بالارتياح فقط وإنما أيضاً بتقدير لما يتصل بذلك من مسؤولية. ويحدونا الافتخار بأن توسيع عضوية المؤتمر كان مفيداً لمؤتمر نزع السلاح ذاته. وهو يعني زيادة في صفتة التمثيلية، وفي مشروعاته، ومن ثم في مصداقيته في البيئة الجيوسياسية الجديدة. واستناداً إلى هذا المبدأ، تعتقد سلوفاكيا أن باب العضوية في المؤتمر ينبغي أن يكون مفتوحاً لجميع البلدان التي ترغب في الانضمام إليه.

ومما لا جدال فيه أن مؤتمر نزع السلاح كان وثيق الصلة بتطور الوضع الدولي. فاتناء الحرب الباردة أدى إلى إزالة التوتر، ومن ثم إلى تحسين كبير في المناخ الدولي. ووُجِد مؤتمر نزع السلاح نفسه في وضع جديد تماماً، لم تتسن للمؤتمر ذاته ولا للهيئات التي سبقته فرصة التمتع به. وقد عمل على اغتنام هذه الفرصة السانحة فقام بنجاح بوضع واستكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي بدأ تنفيذها منذ أسابيع قليلة لا غير. وكانت الجمهورية السلفاكورية الأولى الذي سيتمكن من إزالة فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل. وكان توقيع الجمهورية السلفاكورية على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ هو عملاً من أول أعمالها في محيط المجتمع الدولي. ويلتزم بلدي التزاماً كبيراً بهذه التسفيه الناجح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد أكدت سلفاكريا على هذا الالتزام بتقديمها مراقبنا لتدريب المفتشين التابعين لتلك المنظمة، وهي على استعداد لمواصلة القيام بنشاط فعال في هذا الميدان. فمن مصلحتنا أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منظمة فعالة بقدر الإمكان. ولذا نرى من المحتم أن يزداد عدد أعضائها، على وجه السرعة، إلى أقصى حد ممكن.

لقد حقق مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة إنجازاً هاماً آخر في ميدان الأسلحة النووية. فإتمام واعتماد معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جاء تحقيقاً لحلم قديم يعود لأكثر من ٤٠ عاماً. ثم جاء الدعم الواضح الذي حظيت به المعايدة في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكداً لأهميتها. إننا ننظر إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتباره نجاحاً هاماً لمؤتمر نزع السلاح والمجتمع الدولي بأسره. وهو خطوة منطقية وهامة لتطوير معايدة عدم الانتشار صوب تحقيق الهدف النهائي المشتركة ألا وهو نزع السلاح النووي. وإننا مقتنعون بأن الانضمام إلى معايدة حظر التجارب النووية هو في صالح جميع الدول المؤازرة لعملية نزع السلاح النووي.

إن الجمهورية السلفاكورية لا تكتفي بأن تتبع بارتياح عملية تشكيل آلية التحقق من معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتأسيس المنظمة ذات الصلة في فيينا، وإنما هي تشتراكاً كاملاً أيضاً في هذه الأنشطة من خلال رئاسة اللجنة التحضيرية الثانية لمنظمة معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا يفوتي أن أنوه بتمديد معايدة عدم الانتشار إلى أجل غير محدد، وبالنتائج المشجعة التي أسفرت عنها الدورة الأولى التي عقدتها مؤخراً اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في عام ٢٠٠٠.

كما نرحب أيضاً بالبيانات المشجعة التي أدلّى بها رئيس الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في اجتماعهما الأخير في هلسنكي. وإن تأكيد عزمهما على تعزيز الاستقرار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعزمهما على تحقيق المزيد من خفض الأسلحة الاستراتيجية قد قوبل بالترحيب والارتياح من المجتمع الدولي بأسره.

وإذ أنوه بالإنجازات والتقدم المذكورين آنفاً، سيكون من قبيل الإغفال، ألا أطرق إلى الجهد المبذولة من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. فمناقشات الفريق المخصص بشأن النص المحدد لآلية تحقق ملزمة قانونياً، والمقرر أن تجري في الشهر المقبل هنا في جنيف يمكن اعتبارها، دون شك، نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة، أسمى من حيث النوعية.

إن الإنحازات المذكورة آنفًا تثبت أن البيئة السياسية الدولية المؤاتية لا تزال قائمة. وهذا الواقع مرضي من ناحية. ويلزمنا من ناحية أخرى بالاضطلاع بمزيد من الأعمال، وبإحراز المزيد من النجاح. ومع ذلك، يبدو أن مؤتمر نزع السلاح في هذه الأيام لا يفتتم الفرص المتاحة له بشكل كامل، بل يواصل اتخاذ موقف التردد. من المفهوم أنه بعد إنتهاء مرحلة العمل الهامة في موضوع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تكون هناك حاجة إلى بعض الوقت من أجل التحليل والتأمل وتحديد المهام الجديدة. ومع ذلك، فمن المهم إلى حد كبير، الحفاظ على الزخم القائم ومواصلة تطوره الدينامي. وإن مؤتمر نزع السلاح عليه دور عظيم ينبغي أن يؤديه في هذه العملية. وإن عدم قدرته على التلاؤم مع المهام الجديدة وعلى إيجاد حلول فعالة، أمر قد يقوّض مركزه في الآلية الدولية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ونعتبر أن من الأهمية بمكان أن يواصل مؤتمر نزع السلاح أداء دوره الذي لا يغوص في حل أكثر القضايا جوهيرية. وتمثل في أذهاننا في السياق العالمي التهديدات الناجمة عن انتشار أسلحة التدمير الشامل بلا ضابط. وعلى هذا ينبغي أن تتمثل المهمة المنطقية المقبلة لمؤتمر نزع السلاح، في المجال النووي، في العمل من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من النباتات المتفجرة. فاعتماد حظر من هذا القبيل، سيؤدي أولاً وقبل كل شيء، إلى تحويل الوقف الاختياري القائم من الوجهة الفعلية لدى عدة دول نووية إلى تعهد ملزم قانوناً. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيحول دون الانتشار غير القانوني للأسلحة والمواد النووية. ولا بد لهذا الحظر أن يستجيب لمصالح جميع البلدان التي تقوم بجهد فعال في هذا الجانب من عملية نزع السلاح. لقد فتح الباب المؤدي إلى بدء العمل بفضل مقرر مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥. ومن ثم أصبح بدء إجراء مفاوضات محددة، مجرد مسألة تقنية. والجمهورية السلوفاكية على استعداد للشرع فوراً في العمل الموضوعي.

إن نزع السلاح النووي ليس إلا مسألة واحدة من مسائل نزع السلاح التي يواجهها الجنس البشري في هذه الفترة. والبيانات الإحصائية عن عدد ضحايا الأسلحة التقليدية إنما تؤكد صحة هذا القول. والمؤتمر هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف القادرة على التفاوض بشكل فعال من أجل إبرام معاهدات لنزع السلاح. ولذا ينبغي له اعتماد نهج متوازن جداً إزاء المجموعة المعقدة من مشاكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولا يمكن لجدول أعماله أن يغفل جانب الأسلحة التقليدية. وتشمل هذه الفتنة من الأسلحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي ركز المجتمع الدولي اهتمامه عليها في النصف الثاني من هذا العقد. إن هذه المشكلة خطيرة ومعقدة جداً. وتشمل العنصر الإنساني وعنصر نزع السلاح معاً. وقد كان الخوف الذي ولدته الأزمات الإنسانية المتزايدة التي يسببها انتشار الألغام المضادة للأفراد بلا رقابة هو الذي أدى بالدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة إلى تعزيز البروتوكول الثاني للاتفاقية الذي يرسى القواعد التي تتبع في هذا الميدان. وهذه العملية ينبغي أن يرافقها جهد منسق يرمي إلى تحقيق عالميتها. وقد اشتركت الجمهورية السلوفاكية بشكل فعال في هذه المفاوضات، وهي تتأهب حالياً للتصديق على البروتوكول.

ومع ذلك، فإن تعزيز البروتوكول الثاني لا يفي بشكل كامل بتطلعات المجتمع الدولي، ولا يمكنه أن يوقف أو يبطئ وتيرة تصاعد الأزمة الإنسانية. فما هي الحلول الممكنة إذن؟ إن أحد سبلها هو اتخاذ القرارات ذات الصلة والتدابير المناسبة على الصعيد الوطني. وتقف سلوفاكيا في مصاف الدول التي تسعى إلى الإزالة التامة للألغام المضادة للأفراد. وفي عام ١٩٩٤، اعتمد بلدي وقناً اختيارياً غير محدد الأجل

لاستيراد شتى أنواع هذه الفئة من الأسلحة أو تصديرها أو نقلها. ودعوني أضيف أيضاً أن سلوفاكيا لا تستحدث ولا تنتج أي ألغام أرضية مضادة للأفراد.

إن الإجابات الأخرى على سؤالي تتوقف على النهج الذي سيتبع إزاء مسألة الألغام المعقدة. فعدد من البلدان ينظر إلى مشكلة الألغام المضادة للأفراد كقضية إنسانية خطيرة في المقام الأول. وهذا الفهم لل المشكلة أدى إلى نشوء المبادرة الدولية المعروفة على نطاق واسع باسم عملية أوتاوا. وقد اشتركت الجمهورية السلوفاكية بشكل فعال في هذه العملية منذ بدايتها وهي تعتمد مواصلة القيام بجهد نشط فيها. إن الأزمة الإنسانية القائمة لا يمكن حلها إلا بعمل جذري يحظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتخزينها واستخدامها العملي ونقلها. إننا نؤيد هذا الهدف الذي وضعته عملية أوتاوا. والغرض من إيجاد هذا المعيار الدولي سيكون كذلك تهيئة المثال والحافز الأخلاقي والسياسي للبلدان التي لا تشعر أنها مستعدة للانضمام إلى حظر شامل في هذه المرحلة.

والجاذب الآخر من هذه المسألة هو الجانب المتعلق بمنع السلاح. فمؤتمر نزع السلاح قد أثبت صلاحيته تماماً في إيجاد الحلول لهذه المسائل نظراً لصفته التمثيلية ومصداقيته. إن ميزة مؤتمر نزع السلاح تتجسد في اتصاف نتائجه بالعاليه وحصولها على تأييد واسع النطاق. وهذا يوازن البعد النسبي والتعقد الإجرائي في عمل مؤتمر نزع السلاح. ولذا فإننا نعتبر الاقتراح الداعي إلى الشروع في مفاوضات تؤدي في نهاية المطاف إلى حظر الألغام المضادة للأفراد وذلك من خلال إجراء محادثات تنصب على حظر عمليات النقل، اقتراح منطقي جداً.

إن الجمهورية السلوفاكية على استعداد لدعم كافة المحافل والسبل التي يمكن أن تسهم في إيجاد حل فعال لمسألة الألغام المضادة للأفراد. وإن مبدأ التكامل هو الذي يدفعنا إلى تأييد إحرار تقدم في كل المحفلين الرئيسيين وهما عملية أوتاوا ومؤتمر نزع السلاح.

منذ بداية هذا العام، صادف مؤتمر نزع السلاح بعض المشاكل المتعلقة ببرنامج عمله المحدد. فدعوني أُعرب عن أملنا في أن يتم تذليل هذه الصعوبات عما قريب. فليس بوسع مؤتمر نزع السلاح أن يضيع الفرص السانحة. والجمهورية السلوفاكية على استعداد للمساهمة في إنجاحه. ويحذوني الأمل في أن تسفر جهودنا وأعمالنا المشتركة عن تحقيق النجاح لمؤتمر نزع السلاح. وإننا سنتلمس تأييدهم خاصة أثناء الفترة التي ستضطلع فيها سلوفاكيا بعد أيام قليلة بالمهمة المسئولة والمشرفة المتمثلة في رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر صاحبة السعادة السيدة كرامبلافا وزيرة خارجية سلوفاكيا على بيانها الهام. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا، السفير بلبوني أكوا.

السيد بلبوني أكوا (إيطاليا): حيث إن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها رسمياً أمام هذا المجلس، الذي كثيراً ما يُشار إليه على أنه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف الذي يتناول شؤون نزع السلاح، فإني أود أن أشاطركم بعض الأفكار والتقييمات بشأن الحالة الراهنة لأنشطتنا. ودعوني، أولاً، وقبل كل شيء، أن أُعرب عن تهاني للكلمة الهاامة التي أدلت بها وزيرة خارجية سلوفاكيا السيدة

كرامبولاوفا التي تمثل بلداً تقيم ايطاليا معه أوثق علاقات الود. ولا يسعني أيضاً إلا الإعراب عن تقديرى الكبير للأسلوب الذى وجهت به، سيدتي الرئيسة، مداولاتنا، ولجهودك في سبيل أداء هذه المهمة الصعبة. كما أود اغتنام هذه الفرصة لتوجيه شكري إلى جميع الزملاء الذين وجهوا إلي في الأسابيع الأخيرة عبارات الترحيب الحارة التي أود توجيهها الآن بدورى إلى السفير الألماني غونتر سايرت الذي اضطلع بمهامه الجديدة في تلك الوظيفة بعدى بأسابيع قليلة.

لقد كانت مسألة نزع السلاح دائماً إحدى المسائل ذات الأولوية المطلقة لايطاليا، لا سيما في أعقاب أحداث تاريخية مثل انتهاء الحرب الباردة وتواجهنا في عشية ألفية جديدة وعلى اعتاب عهد جديد لا بد أن تكتسي فيه مشاكل الاستقرار والأمن أهمية فائقة ومتعااظمة. إن الانجازات التي تحققت في هذا المحفل في السنوات الأخيرة معروفة جيداً لنا جميعاً، مما يتسم بأهمية خاصة اختتم بعض المناوضات الجوهرية من أجل زيادة الأمن العالمي، بنتائج مثل عقد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فلا غرو إذن في أن يجد من كان وافداً جديداً مثلـي على عمل هذا المؤتمر، في الطريق المسدود الحالى الذى يواجهه عـملـنا، رغم النجاحـاتـ التي تـحقـقـتـ منـ قـبـلـ والأـنشـطـةـ المتـوقـعـةـ والمـسـلمـ بـوجهـ عامـ بـأنـهاـ مـلـحةـ، مـدـعـاةـ لـلـحـيـرـةـ وـالـعـجـبـ. إنـ وزـيـرـ خـارـجـيـةـ اـيـطـالـيـاـ، السـيـدـ لـامـبرـتوـ دـينـيـ عـنـدـمـاـ اـشـتـرـكـ فيـ المـنـاقـشـةـ الـاـفـتـاحـيـةـ لـهـذـهـ الدـورـةـ، لمـ يـفـتـهـ أـنـ يـوجـهـ نـداءـ حـارـاـ إـلـىـ جـمـيـعـ الـبـلـادـانـ الـأـعـضـاءـ منـ أجلـ تـجاـوزـ مـواـجـهـاتـهاـ الـاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ، وـالـتـخـلـصـ مـنـ مـوـاقـفـهاـ الـمـسـبـقـةـ الـأـخـرـىـ الـتـيـ يـبـدوـ أـنـهـاـ تـشـكـلـ الـعـقـبـاتـ الـأـسـاسـيـةـ أـمـامـ الـتـطـوـرـ الـمـثـمـرـ لـنـشـاطـنـاـ. وـغـنـيـ عـنـ الـبـيـانـ أـنـ الـوـاقـعـيـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـنـهـجـ الـدـبـلـومـاـسـيـ يـقـعـانـ فيـ مـحـفـلـنـاـ فيـ صـمـيمـ أـيـ أـهـدـافـ، وـمـنـ ثـمـ، سـيـكـوـنـ مـنـ الـمـسـتـصـوبـ، أـنـ نـفـسـحـ - وـإـنـ يـكـنـ مـعـ الـاحـتـرـامـ الـكـامـلـ لـكـلـ مـوـقـفـ وـطـنـيـ - مـجـالـاـ كـافـيـاـ لـإـجـرـاءـ مـقـارـنـةـ حـرـةـ بـيـنـ مـخـلـفـ الـأـطـرـوـحـاتـ بـغـيـةـ الـعـثـورـ عـلـىـ قـاسـمـ مـشـتـرـكـ أـدـنـىـ يـنـبـئـ عـلـيـهـ التـوـصـلـ إـلـىـ أـفـضـلـ حلـ يـكـفـلـ تـحـقـيقـ النـجـاحـ لـمـسـاعـيـنـاـ.

فالتمسك بربط أمور أخرى وتبادل الرفض القاطع ليسا مما يؤدى إلى نتائج إيجابية.

وإنما الحوار هو الأداة الأساسية لعملنا. وهذه المقولـةـ تـؤـيدـهاـ بـصـورـةـ بـلـيـغـةـ قولـةـ "لـوـفـ"، المـقـبـسـةـ فيـ الـأـعـمـالـ الـأـدـبـيـةـ، لـرـجـلـ الـدـولـةـ الـكـبـيرـ وـالـكـاتـبـ الشـهـيرـ الـذـيـ يـلـقـىـ تـقـدـيرـاـ كـبـيـراـ فيـ بلـدـيـ، ليـبـولـدـ سـيـدارـ سـيـغـورـ، "عـنـدـمـاـ بـدـأـ بـالـحـوـارـ، تـنتـهـيـ إـلـىـ حلـ".

لقد أصفينا في 5 حزيران/يونيه إلى البيان الهام الذي أدى به وزير خارجية الاتحاد الروسي، يفغيني بريماكوف، واستطعنا أن نحيط علماً بارتياجـهـ إلىـ الـاتـنـاقـ الذـيـ تمـ التـوـصـلـ إـلـيـهـ بـيـنـ الـاـتـحـادـ الـرـوـسـيـ وـحـلـفـ الـأـطـلـسـيـ. ولـقـدـ سـمـيـتـ هـذـهـ الـوـثـيقـةـ الـتـارـيـخـيـةـ، عـنـ جـدـارـةـ، باـسـمـ "الـوـثـيقـةـ الـتأـسـيـسـيـةـ". فـالـوـاقـعـ هوـ أـنـ حـلـفـ الـأـطـلـسـيـ وـالـاـتـحـادـ الـرـوـسـيـ يـقـومـانـ كـلاـهـماـ مـنـذـ وـقـتـ طـوـيلـ بـخـفـضـ تـرـسـاتـهـمـاـ الـتـيـ اـزـدـادـتـ ثـقـلاـ بـشـكـلـ مـفـرـطـ نـتـيـجـةـ تـرـاـكـمـ الـأـسـلـحـةـ خـلـالـ "سبـاقـ التـسـلـحـ" عـلـىـ مـدـىـ الـعـقـودـ الـأـخـيـرـةـ، وـهـمـاـ يـتـبعـانـ الـآنـ الطـرـيـقـ العـكـسـيـ لـمـاـ بـنـيـتـ عـلـيـهـ الـاـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـنـوـوـيـةـ. لـقـدـ اـنـتـقـلـنـاـ مـنـ التـعـاـيشـ إـلـىـ التـعـاـونـ وـإـلـىـ التـكـامـلـ الـجـزـئـيـ، مـلـتـزمـينـ بـالـنـظـرـةـ الـبـعـيـدةـ الـتـيـ أـحـسـنـ التـعـبـيرـ عـنـهاـ أـبـراـهـامـ لـيـنـكـوـلـنـ فيـ نـهاـيـةـ الـحـرـبـ الـأـهـلـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ بـقـوـلـهـ: "فـلـاـ يـحـمـلـ أـحـدـ ضـغـيـنـةـ لـأـحـدـ، وـيـكـوـنـ الـعـطـاءـ سـخـيـاـ لـلـجـمـيـعـ". إـنـ السـلـمـ فيـ عـالـمـنـاـ يـسـتـندـ بـدـرـجـةـ مـتـزاـيدـةـ إـلـىـ هـيـاـكـلـ مـعـقـدـةـ، أـحـدـهـاـ هـوـ التـفـاـهـمـ الـمـتـيـنـ الـذـيـ جـرـىـ التـوـصـلـ إـلـيـهـ وـتـقـنـيـنـهـ تـواـ فـيـماـ بـيـنـ حـلـفـ الـأـطـلـسـيـ وـالـاـتـحـادـ الـرـوـسـيـ. وـمـعـ ذـلـكـ، فـيـنـبـغـيـ لـنـاـ وـنـحـنـ نـفـتـنـمـ فـرـصـ الـاـنـجـازـاتـ الـمـذـكـورـةـ، أـلـاـ نـفـفـلـ مـصـادـرـ التـوـرـ الـمـسـتـمـرـ فيـ مـنـاطـقـ جـفـرـافـيـةـ أـخـرىـ.

إن إيطاليا تقف بلا أي تردد في صفوف البلدان التي تؤيد عملية نزع السلاح النووي بهدفها النهائي المتمثل في تحقيق الإزالة التامة لكل هذه الأسلحة. لقد اتخذنا فعلاً خطوات في ذلك الاتجاه في الماضي مضطلين بمسؤوليتنا كاملة، ونحن نفهم تطلع بعض البلدان في هذا المحفل بصبر نافذ إلى إحراز تقدم ملموس على ذلك الطريق. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق نتائج ايجابية بمجرد إصدار إعلانات بحسن النوايا أو التمسك بمواقف لا تترك خياراً للغير سوى قبولها كلياً أو رفضها كلياً. وهذا هو السبب الذي يدفعنا - وأنا أستشهد بكلمات وزير الخارجية الإيطالي لامبرتو ديني - إلى حث الجميع على الانتقال إلى التفاصيل وبدء مفاوضات نشعر مع آخرين أن أوانها قد حان. وإنما أشير في هذا الصدد إلى اتفاقية لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو النباتات المتفجرة النووية الأخرى (اتفاقية "الوقف")، وإلى استئناف المفاوضات في هذا الميدان. فمن غير المتصور السماح بصنع المواد الانشطارية بينما يجري حظر التجارب النووية وتدمير المواد الانشطارية القائمة. إن ذلك سيكون تناقضاً تارياً! لكن اتفاقية "الوقف" ليست إلا التدبير الأول في سلسلة من التدابير الواردة في وثيقة "المبادئ والأهداف" التي اتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي الذي عقد لاستعراض هذه المعاهدة وتمديدها. وفي رأي الحكومة الإيطالية أن هذه الوثيقة تمثل، في حد ذاتها، خطوة عمل لنزع السلاح النووي خلال السنوات القليلة المقبلة. ومن الأهداف الوااعدة تماماً والتي لا تزال ماثلة أمامنا ما يلي: توطيد وتوسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لا سيما في مناطق التوتر، وتعزيز ضمانت الآمن السلبية واليجابية لصالح الدول التي تمثل امتثالاً كاملاً لأحكام معاهدة عدم الانتشار، وتوسيع نطاق ضمانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزها لكي يتم بشكل أكثر فعالية، اكتشاف ومنع أي نشوء محتمل لنشاط نووي غير معلن.

ولا جدال في أن نزع السلاح التقليدي يشكل هدفاً آخر لعمل المؤتمر. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة الرامية إلى حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد اكتسبت دلالة بلغة في الأشهر الأخيرة، بفضل الزخم الذي ولدته كذلك عملية أوتاوا. وإن إيطاليا التي تعتمد منح عملية أوتاوا دعمها الكامل، آخذة قيمتها الإنسانية، بعين الاعتبار الواجب، لا يمكن في الوقت ذاته، أن تغفل فرصة التفاوض في هذا المحفل من أجل التوصل إلى حلول سياسية، وهي حلول ينبغي ألا تحول دون التطبيق التدريجي والعالمي لمبادئ معينة سبق قبولها لدى مجموعات منتظمة ومتقدمة من البلدان. ذلك هو ما نقصده بالتكامل بين العملتين المعنيتين.

إن الآثار التي لا يمكن إنكارها في المجال الاستراتيجي والعسكري وضرورات الأمن المتصلة بالأمر هي مما يبرر كل التبرير الشعور بأهمية التعجيل بخوض المؤتمر في المناقشة المتعلقة بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي هذاخصوص، يسعدني أن أبلغ المجتمعين هنا أن حكومتي قررت، في الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء الإيطالي في ١٣ حزيران/يونيه، بذ استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد في العمليات. وقد جاء هذا التدبير معززاً للتدبير الذي اتخذ من قبل فيما يتعلق بحظر انتاج وتصدير هذه النبات وإجراءات الخاصة بدميرها. وقد طلبت إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح التفضل بإصدار هذا القرار كوثيقة رسمية للمؤتمر توزّع على الدول الأعضاء. إن إيطاليا تستهدف بهذه الخطوة المنفردة الإضافية نحو حظر هذه النبات، أن تؤكد من جديد التزامها بتحقيق اتفاق دولي ملزم قانوناً يحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولذا فإن إيطاليا سوف تحضر مؤتمر بروكسل في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه كمشترك متوفراً لديه كل المقومات.

وفي هذه المناسبة، أود أيضاً أن أقول بضع كلمات عن موضوع النظام الداخلي لهذا المؤتمر. لقد لمست بعض دواعي التساؤل عن جدواه هذا النظام الذي يبدو أنه يشير في بعض الأوقات أمامنا عقبات بخلاف من أن ييسر عملنا. إن النظام المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ يشير في المرفق الأول إلى وجود ٣٨ دولة عضواً في حين أن عدد الدول الأعضاء اليوم يبلغ تقريباً ضعف هذا العدد، وإننا جميعاً نعلم أن هناك أيضاً أكثر من عشرين بلداً تنتظر قبولها، وهو قبول أعربت إيطاليا مراراً عن تأييدها له. وإنني لعلى اقتناع بأن ما تلاحظه من عدم سلاسة سير نشاطنا، إنما هو أمر ينبغي اعتباره نتيجة للرغبة المتصاعدة في التوصل إلى نوعية أفضل وفائدة أوفر لمناقشتنا. وبعبارة أخرى، تحقيق تقدم أكثر فائدة وكفاءة لعملنا. ولذا نحن نميل إلى إعادة النظر في هذا الموضوع مع جميع الوفود المهمة الأخرى. إن قواعد النظام الداخلي مكونات أساسية لمفهوم الديمقراطية والسيادة في أي هيئة. وهي تحدد مقدار استقلال الهيئة في إدارة نشاطها ولا تكون لها قيمة إلا إذا تلاقت مع التعبير، في الداخل والخارج، عن فعالية الهيئة في صنع القرار.

إن إيطاليا كأحد الأعضاء المؤسسين لهذا المؤتمر تتطلع إلى أنشطته بأمل وثقة كبيرين. ومع ذلك، فإن حكومتي لن تقبل إلى أجل غير محدد، استمرار التوقف العقيم أمام طريق مسدود. إننا نحتاج إلى إعادة العملية التفاوضية إلى سابق عهدها، وينبغي لهذه العملية أن تأخذ في الاعتبار بشكل واقعي، حدود عملنا. هذا هو النهج الذي مكنا من التوصل إلى نتائج هامة حتى في مواقف سياسية أصعب.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل إيطاليا، السفير بالبوبي آكوا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، السفير دي إيكاثا.

السيد دي إيكاثا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): في الجلسة العامة الأخيرة لهذا المؤتمر التي عقدت في ١٢ حزيران/يونيه، حاولت مجموعة من الوفود فرض مقرر يقتضي بأن يتناول مؤتمر نزع السلاح موضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بل وأن يجري مشاورات بشأن ولاية تفاوضية، على الرغم من حقيقة أنه أصبح واضحاً في المشاورات غير الرسمية أنه لم يتحقق تواافق في الآراء بشأن هذا المقترن. وقد عارض وفد المكسيك هذه المحاولة. بيد أن هذه المعارضة شوّهت في بعض الحالات وأسيّ تفسيرها في حالات أخرى. وإنني آخذ الكلمة اليوم بأمل توضيح موقفنا توضيحاً كاملاً.

إن الأكذوبة القائلة بأن المكسيك لا ترغب في فرض حظر على الألغام قد روّجت بسوء نية. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، في بداية المؤتمر الذي عقد في فيينا لاستعراض اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقيد استخدام أسلحة تقليدية معينة، قلت (واغفروا لي أني أستشهد بأقوالي) إن موقف المكسيك الأساسي هو أن الحل النهائي يتمثل في تأمين حظر كامل لاستخدام الألغام أو استخدامها أو انتاجها أو تخزينها أو نقلها. وأي حظر أو تقيد على نطاق أقل، لن يقدم حلّاً لمشكلة تلك الأسلحة، التي هي في جوهر الأمر أسلحة عشوائية، وينبغي أن تحظر دفعه واحدة وإلى الأبد.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اشتركت المكسيك في مؤتمر الاستراتيجية الدولية الذي عقد في مدينة أوتاوا، ووقعنا الإعلان المعنون "نحو حظر عالمي للألغام المضادة للأفراد". وتواصل المكسيك الاشتراك في عملية أوتاوا وتعزيزها توطئة للتوصل قبل نهاية هذا العام إلى عقد اتفاق دولي ملزم يحظر الألغام

الأرضية المضادة للأفراد. وتشترك المكسيك في الأسبوع المقبل في مؤتمر بروكسل، وهو مرحلة هامة في هذه العملية ستتيح الفرصة للبلدان لأن تقطع على نفسها تعهداً بالحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وستكون المكسيك من بين الدول التي ستقطع على نفسها هذا العهد. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ١٧ شباط/فبراير من هذا العام، أصدرت حكومة المكسيك إعلان مبادئ بشأن انتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتصديرها واستخدامها. وسأستشهد بالقرارات الرئيسية في هذا الإعلان.

"إن حكومة المكسيك ترى أن استخدام هذا النوع من الأسلحة يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي، وأن الحل الحقيقي الوحيد للمشاكل التي يسببها هو الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير المخزونات القائمة منها."

"إن حكومة المكسيك لا تنتج أو تستورد ألغاماً أرضية مضادة للأفراد، وهي تمارس مراقبة صارمة ومستمرة على المؤسسات أو الشركات المكسيكية التي تستخدم المواد المتفجرة، كما لا تمنح الحكومة أية تصاريح لانتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد."

"إن المكسيك من بين البلدان التي أقرت بالحاجة إلى إحراز تقدم، في أسرع وقت ممكن، نحو حظر هذه الأسلحة من كافة النواحي، ومن ثم فإنها تدعى الحكومات إلى الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبروتوكولاتها، أو إلى التصديق عليها، حسب مقتضى الحال."

وقد أطلعت المؤتمر على المؤدى الأساسي لهذا الإعلان في البيان الذي أدلى به في ٦ آذار/مارس من هذا العام.

وأخيراً، منذ أسبوعين تماماً، وفي الجلسة العامة التي عقدت في ٥ حزيران/يونيه، اقترحت مجموعة الـ ٢١ التي تتشرف المكسيك بالانتماء إليها، برنامج عمل، تضمنت الفقرة الثانية منه، اقتراحاً بتعيين منسق خاص لجمع آراء أعضاء المؤتمر بشأن البند ٦ من جدول الأعمال "البرنامج الشامل لنزع السلاح" مع اشارة خاصة إلى موضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وما كان لنتقدم بهذا الاقتراح لو كان هناك رفض قائم من جانبنا لفكرة إجراء مشاورات بشأن هذا الموضوع. لذا أعتقد أنه ليس هناك شك في حقيقة موقفنا. ونظن أنه إنما شُوهَ من جانب أولئك الذين لا يشاركون في هذا الموقف، أولئك الذين يعارضون في فرض حظر تام للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي بياني بتاريخ ٦ آذار/مارس، أوضحت بجلاءً كاملً أن المكسيك ليست مقتنة أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الملائم للقيام في أسرع وقت ممكن، بإجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق لحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتخزينها وانتاجها ونقلها، استجابة للنداء الذي وجهته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جميع الدول في قرارها ٤٥/٥١ قاف، الذي شاركت المكسيك بالطبع في تقديمه، والذي لم يطلب إلى هذا المؤتمر، إجراء هذه المفاوضات.

إن أسباب شكوكنا قليلة عددياً لكنها قاطعة. فأولاًً وقبل كل شيء، إن عمليات تقييد أو حظر أسلحة تقليدية مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تنتهي إلى ميدان القانون الإنساني الدولي بوجه عام، وإلى مجال اتفاقية عام ١٩٨٠، بوجه خاص. فالعمليات المفتوحة من السمات المميزة لجهود إعادة توقييد القانون الإنساني الدولي وتطويره. وعملية أتوا هي إحدى هذه العمليات، وأنسبها لتحقيق الهدف الذي حددناه

لأنفسنا. وثانياً، إن مؤتمر نزع السلاح لديه أولويات وأهداف أخرى. والأولويات في ميدان نزع السلاح هي أسلحة التدمير الشامل بدءاً بالأسلحة النووية، وخفض القوات والأسلحة التقليدية بحيث لا يؤدي تراكمها المفرط إلى تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر. وثالثاً، وحتى مع الافتراض، ولكن دون التسليم، بأن مسائل القانون الإنساني الدولي ينبغي التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح، فإن أساليب عملنا لا تضمن أننا سنحقق هدف الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد بالسرعة التي يتطلبهما الرأي العام الدولي، لأن أكثر من ٢٥٠٠٠ من الأبرياء يقعون ضحايا لهذه الأسلحة العشوائية كل عام.

ومن المؤكد أننا لن نعارض إجراء مشاورات من أجل تبيّن ما إذا كان هناك توافق في الآراء بشأن وضع ولاية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد عن طريق اتفاق ملزم قانوناً. وهذا لا يعني ضمناً أن المؤتمر قرر إجراء مفاوضات بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ولا أنه قرر وضع ترتيب مؤسسي لبدء إجراء مفاوضات بشأن أي جانب من جوانب مشكلة الألغام. بل كل ما يعنيه هو أن مشاورات ستجرى بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق على ولاية، وهذه الولاية لا يمكن، في رأي المكسيك، أن تنصب إلا على الحظر التام والفوري للألغام. كما أن هذه المشاورات لن تعني أن المؤتمر وافق على أن الموضوعات التي تنتهي إلى المجال الإنساني تدخل في نطاق اختصاصه، ولن تعني من باب أولى أن هذه الموضوعات وحدها هي التي سينصرف إليها العمل في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد من أجل نزع السلاح.

دعونا نتذكر أننا وإن كنا ننطلق في ميدان نزع السلاح من الافتراض القائل بضرورة الحفاظ على السلم، فإننا في المجال الإنساني ننطلق في عملنا من واقع وجود النزاعات المسلحة. دعونا نتذكر أيضاً أن المفاوضات في ميدان نزع السلاح تدعو إلى تحقيق توازن بين متطلبات أمن الدول، وال الحاجة إلى الحفاظ على الأمن الدولي، في حين أن المفاوضات في المجال الإنساني تقتضي تحقيق توازن بين الحاجة العسكرية إلى تحديد العدو، وال الحاجة إلى حماية غير المقاتلين. وأخيراً، دعونا نتذكر أن غايتنا في مجال نزع السلاح هي القضاء على أسلحة التدمير الشامل، وخفض القوات والأسلحة التقليدية، أما في المجال الإنساني فنحن نسعى إلى هدف ضمان سيادة حقوق الإنسان، حتى في ظروف النزاع المسلح.

إننا نشعر قطعاً بقلق إزاء المدرسة الفكرية التي ترى أن نهاية الحرب الباردة قد قللت من مسيس الحاجة إلىبذل جهود للتوصّل إلى نزع السلاح، وبوجه خاص، إلى حظر الأسلحة النووية، وأن على المجتمع الدولي أن يغير أولوياته بشأن هذا الموضوع. إننا لا نشارك في هذا الرأي. ولا تشارك فيه محكمة العدل الدولية التي أكدت في ٨ تموز/يوليه الماضي وجود التزام بالتفاوض على نزع السلاح النووي وبالوصول بالمفاوضات المتعلقة بهذه الأسلحة إلى خاتمتها. وأن ذلك الالتزام واقع على جميع الدول. فإذا نجحنا في التوصل إلى اتفاق لإجراء مشاورات بشأن ولاية تفاوضية في مؤتمر نزع السلاح من أجل الحظر التام والفوري للألغام، فإنه ينبغي لنا في نفس الوقت أن نكشف جهودنا لوضع برنامج عمل وآليات تفاوضية بشأن الموضوعات التي تنتهي حقاً إلى جدول أعمال المؤتمر. وقد قدم وفد المكسيك في الأسبوع الماضي، وبالنيابة عن ٢٦ وفداً، مشروع ولاية للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ونود أن ينظر المؤتمر بشكل جدي في هذا الاقتراح.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك، السفير دي إيكاثا على بيته. لم يعد لدى أحد على قائمة المتكلمين اليوم. فهل ترغب وفود أخرى في الكلام في هذه المرحلة؟ لا أحد يرغب في ذلك.

كما ذكرت في بداية هذه الجلسة، سأوقف الجلسة العامة لمدة ساعة من أجل اتاحة الفرصة لاجتماع مختلف المجموعات. وأود دعوة المنسقين الأربع إلى الالقاء معي في الصالون الفرنسي الساعة ١٢/١٥.

علقت الجلسة العامة الساعة ١١/٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٥

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): نستأنف الجلسة العامة ٧٦٨ لمؤتمر نزع السلاح.

لقد قمت، كما تعلمون بتعليق الجلسة العامة صباح هذا اليوم لاتاحة الفرصة لإجراء مشاورات داخل مختلف المجموعات. وقد عقدت لتوى اجتماع مشاورات رئاسية مع المنسقين الأربع بقصد مشروع المقرر المتعلق بتعيين منسق خاص بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد على أساس وثيقة ٢٢ آيار/مايو. وتبين من هذه المشاورات أن عدة وفود تنتمي إلى مجموعات مختلفة تطلب اتاحة الوقت لها للتشاور مع حكوماتها، وتلقى تعليمات بشأن مشروع المقرر الجديد هذا. وسأطلع الرئيس المقرب على الوضع بهذا الصدد.

استراليا تطلب إلقاء الكلمة. الكلمة لكم، سيدتي.

السيد كامبل (استراليا): آسف أن أقى الكلمة وأنتم على وشك اختتام الدورة، يا سيدتي، لكنني أعتقد أن من المهم أن نتخذ قبل ذلك مقرراً واحداً، ذلك إنني أود تقديم مقترن رسمي بشأن مسألة تعيين منسق خاص بشأن الألغام الأرضية الذي فهمت أنه كان موضوع هذه المشاورات غير الرسمية. وسأعطي نص المقترن للسيد بن اسماعيل، وسأطلب تعديمه كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح. وحيث أن ذلك سوف يستغرق بعض الوقت، فإني استسمحكم فيأخذ لحظة من وقتكم لأنلو نص ذلك المقترن بحيث يصبح ما أقدمه واضحًا للجميع، أن نص المقترن هو:

"مشروع مقرر"

يقرر مؤتمر نزع السلاح، دون الإخلال بجهوده الجارية العاجلة والرامية إلى وضع برنامج عمل لدورته لعام ١٩٩٧، وفي إطار تلك الجهود، وبغية إنشاء آليات، حسبما يكون ملائماً، تتعلق بسائر بنود جدول أعمال المؤتمر، ومن أجل تيسير هذه الجهود، ما يلي:

- ١- تعيين منسق خاص لإجراء مشاورات بشأن إمكانية وضع ولاية تتعلق بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، في إطار البند ٦ من جدول الأعمال.
- ٢- يضع المنسق الخاص في اعتباره جميع الاقتراحات والأراء ذات الصلة، الحالية والمقبلة.
- ٣- يقدم المنسق الخاص في وقت مبكر تقريراً إلى مؤتمر نزع السلاح."

إن الوفد الاسترالي يأمل في أن تُغتنم أبكر فرصة ممكنة لإعلان المؤتمر عن قراره بشأن هذا المقترن.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير استراليا على هذا المقترن، وقد أحاطت الأمانة علمًا به على النحو الواجب وستتخذ من جانبها كافة الترتيبات اللازمة ليتسنى توزيع مشروع المقرر في أسرع وقت ممكن. أعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية): يتعين علي الاعتذار، فالوقت، كما أعلم، متاخر وأنتم على وشك اختتام الجلسة. ومع ذلك، واستناداً إلى المعلومات التي تلقيناها عن المشاورات الرئاسية التي جرت أمس فإن الرئيسة كانت تنوي على ما يبدو عقد مشاورات غير رسمية لمناقشة كافة المقترنات. ولست متيقناً مما إذا كان هذا شيئاً لا يزال قيد النظر أو أنها سنجري هذه المشاورات غير الرسمية فيما بيننا الآن والأسبوع المقبل. لقد اقترح بدء هذه المشاورات بعد ظهر اليوم فهل هذا هو الوضع أم سيعين علينا الانتظار حتى ترد التعليمات؟ إبني أعلم أن الموقف يثير الاحتياط، لكن وفدي يعتقد مع ذلك أنه ينبغي لنامواصلة إجراء المشاورات على نحو يمكننا من العلم بأي تطورات يمكن أن تحدث. وإلا سنظل في حالة انتظار وترقب ليس إلا حتى الأسبوع المقبل، ولا أحسب أن هذا هو أسلوب للعمل.

السيد دي إيكاثا (المكسيك) (الكلمة بالإسبانية): أود فقط أن أسجل في المحضر أن وفدي، حسبما أعلنت في بيان اليوم، سيوافق على المقرر بالنص الذي تلاه تواً ممثل استراليا.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك.

أود الإجابة على السؤال الذي أثاره ممثل إيران. لقد كان من المتوجxi إجراء مشاورات غير رسمية بباب الاشتراك فيها مفتوح للجميع، لكن المشاورات الرئاسية التي أجريتها الساعة ١٢/٣٠ لم تسفر، للأسف، عن اتفاق بين كافة المجموعات على عقد هذه المشاورات غير الرسمية المفتوحة للجميع. فقد رأت إحدى المجموعات أنه نظراً إلى أن المشاورات ينبغي أن تتيحأخذ كافة المشروقات المطروحة على مائدة المؤتمر في الاعتبار، بما فيها مشروع المقرر الجديد الذي وزع صباح اليوم، فإنها لا تستطيع الموافقة على عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع في ظل هذه الظروف.

وها أنا أشك على اختتام ولايتني كرئيسة لمؤتمر نزع السلاح، وقد كنت أعي لدى اضطلاعي بهذه المهام ضخامة وتعقد المهمة التي كنت مقبلة عليها بتخوف، وإن يكن أيضاً بشعور عميق بتصميمنا جميعاً على عدم إدخار أي جهد من أجل الخروج من الطريق المسدود. إن الصعوبات التي واجهناها لدى وضع جدول أعمال المؤتمر في بداية دورتنا كانت تنبئ، بلا ريب، بأنه سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل متوازن يفسح مكاناً متساوياً لاهتمامات وشاغل وأولويات الجميع. غير أن الجهود الحميدة التي بذلها سلفي كلاهما لبلغ هذه الغاية لم تتكل بالنجاح، ولقد قمت شخصياً، بمحاولة متواضعة للبحث عن سبل ووسائل لإخراج المؤتمر من الطريق المسدود الذي وصل إليه، بحيث نتمكن آخر الأمر من الإنصراف إلى عملنا الموضوعي. إلا أنه تبين للأسف أن كافة المحاولات الرامية إلى فتح السبيل للحكمة، وتهيئة الظروف الكفيلة بمعالجة برنامج عملنا بأسلوب متوازن ووئيد قد ظلت بلا جدوى حتى الآن. لقد اعتقدي أحياناً أن

بوسعنا أن نعزو ما نواجهه من صعوبات إلى نواحي الجمود في إطار المؤتمر وإلى الافتقار إلى الشفافية في عملية التشاور بين مختلف مجموعات المؤتمر. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأنه لا المشاورات غير الرسمية المفتوحة أمام جميع الوفود، ولا المناقشات في الجلسات العامة، قد جلبت أي مزيد من الوضوح والشفافية إلى مناقشاتنا، بل هي قد أسممت أحياها في زيادة الجمود في المواقف. ولذا فلن أثير دهشة أحد، إذ أؤكد أنها ليست أساليب عملنا أو إجراءاتنا هي التي تعوق التقدم وإنما بالأحرى استمرار وجود اختلافات جوهرية في الأولويات التي يعلقها مختلف الأطراف على البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، حتى ونحن الآن في سياق تخلصنا فيه أخيراً من تأثير الحرب الباردة.

و قبل أن أختتم كلمتي، أود الإعراب لكم جميعاً عن امتناني لما قدمتموه لي من تشجيع ومساندة. وأوجه شكري بصفة خاصة إلى منسقي المجموعات وإلى ممثل الصين لما أظهروه لي من تعاون أثناء تولي الرئاسة. لقد سهل مهمتي إلى حد كبير فريق من أمانة المؤتمر كله والمترجمون الشفوгиون العاملون تحت سلطة أميننا العام السيد فلاديمير بتروف斯基. أود أن أشيد بتعاونهم وفعاليتهم. وقد كانت مساعدة نائب الأمين العام للمؤتمر، السيد عبد القادر بن اسماعيل ثمينة جداً في نظري. وقد أتيحت لي الفرصة لتقدير كفاءته ونزاهته وإمامته الواسع بالقضايا والإجراءات واستعداده الذي لا ينضب لتقديم المساعدة. ولعل كلماتي هذه تعبّر عن مدى امتناني له.

ولم يبق أمامي إلا أن أتمنى لخلفي في هذا المنصب، السفيرة ماريا كراسنوفورسكا، تحقيق الكثير من النجاح، وإنني أؤكد لها كامل تعاوني معها في مهمتها.

ستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ٢٦ حزيران/يونيه الساعة ١٠/٠٠. وأود قبل رفع الجلسة، أن أبلغكم بأن مجموعة الـ ٢١ ستجتمع في هذه القاعة الساعة ١٥/٣٠ وستتوفر لها خدمات الترجمة الشفوية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠